



العدد الرابع / ١٤٢٣هـ - ٢٠١٢م

دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

# الاستصلاح عند الإمام أبي حامد الغزالي

د. إياد فوزي حمدان

أستاذ مشارك - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

## المستخلص :

تعالج هذه الدراسة أصلاً من الأصول الموهمة التي أشار إليها الإمام الغزالي في كتبه الأصولية ، وهو الاستصلاح أو المصلحة المرسلّة. وبيان رأيه فيها. وتناولت الدراسة أقسام الأحكام وأنواعها وبيان تعريف المصلحة في اللغة والاصطلاح وتعريف الإمام الغزالي للمصلحة وكذلك بيان أقسام المصلحة من حيث اعتبار الشارع لها وعدمه. وكذا بيان الأدلة من القرآن والسنة على مراعاة الشريعة للمصالح. وتناولت الدراسة بيان آراء العلماء في المصلحة المرسلّة ” أي النوع الثالث من المصالح “ من حيث القبول وعدمه وبيان أدلة المانعين من الاحتجاج بها وأدلة القائلين بها وبيان الراجح وأنه يمكن الجمع بين القولين بشروط للعمل بها. ثم تناولت الدراسة نماذج وأمثلة للعمل بالمصالح المرسلّة ، مع التركيز على بيان رأي الإمام الغزالي في كل ذلك.

## Abstract:

This study addresses one of the illusive fundamentals cited by *Imam Al-Ghazali* in his fundamentals books, which is *Istislah* (building Sharia rules upon the legislatively recognized absolute good) or the ‘Absolute Good’. And it demonstrates his views on it. The study addresses the sections and types of provisions of ‘The Good’ and explains its definition in the Arabic language and the Islamic terminology; and *Imam Al-Ghazali’s* definition of it. It also explains the sections of the good in terms of lawmaker’s recognition of it. The study is a demonstration of evidence of Sharia’s observance of the good from the Holy Quran and the Sunnah. The study addresses a demonstration of scholars’ views on the absolute good in terms of acceptability, and explains the substantiations of those who refused considering its affirmativeness and of those who accepted it; and demonstrates the preponderant view, and that both can be followed according to specific terms. The study then shows examples of following the absolute good with concentration on and explanation of *Imam Al-Ghazali’s* view on all of that.

## تمهيد :

يعتبر الإمام الغزالي رحمه الله علماً من أعلام الفكر الإسلامي المبرزين في مجالات شتى من فروع الثقافة الإسلامية بحيث تجد اسمه بارزاً وصاحب رأي في القضايا الكبرى في تاريخ الفكر الإسلامي ، فهو أمام في الفقه الشافعي وأصوله ، وهو من كبار المحققين لمسائل الخلاف في الفقه وعلم الأصول ومن يطالع كتبه يدرك مدى إلمامه بوقائع المسائل واستيعابه لها.

قال الشيخ محمد بن يحيى - أحد تلاميذ الغزالي - : لا يعرف الغزالي وفضله إلا من بلغ أو كاد أن يبلغ الكمال في عقله.<sup>(١)</sup>

وقال الغزالي : ما يظن أنه من أصول الأدلة وليس منها وهي أيضاً أربعة : ” شرع من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستحسان والاستصلاح “.

## المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

يعتبر علم أصول الفقه ومباحثه من العلوم التي برع فيها الإمام الغزالي وصنف فيها التصنيفات الكثيرة وكانت آراؤه واجتهاداته في علم أصول الفقه سبيلاً سلكه العلماء من بعده. وقد عد الباحثون والعلماء ما كتبه الإمام الغزالي عن موضوع المصلحة من الأهمية لكل باحث ومجتهد وتعتبر آراء أبي حامد جديرة بالدراسة والفهم باعتبار أنه إمام في علم الأصول.

فتنبع أهمية الدراسة في أنها تتناول رأي الإمام الغزالي في مسألة من مسائل علم أصول الفقه وتحليه وبيان حقيقة رأيه في هذه المسألة التي ترسم للباحثين والمجتهدين في كل زمن أن يجتهدوا في المسائل الجديدة التي ينعدم فيها النص بأن يكون الحكم عليها من باب المصلحة المرسلة. فهي مما يثري الفقه الإسلامي ولا يبقيه في دائرة الجمود وعدم الإحاطة بحياة الإنسان في كل زمان ومكان.

<sup>(١)</sup> ابن السبكي ، طبقات الشافعية. ج٤ ص ١٠١.

واشتملت الدراسة على أقسام الأحكام وأنواعها وتعريف المصلحة وبيان أقسام وآراء العلماء في المصلحة المرسلة "الاستصلاح" وبيان رأي الإمام الغزالي فيها. تتناول الدراسة أصلاً من الأصول الموهمة عند الإمام الغزالي وهو الاستصلاح أو المصلحة المرسلة.

## أقسام الأحكام وأنواعها :

تنقسم الأحكام في مجملتها إلى قسمين :

القسم الأول : الأحكام الأصلية وهي التي تتعلق بأصول الاعتقاد وهذه على ثلاثة أنواع : النوع الأول : ما لا يمكن إثباته إلا بالدليل<sup>(١)</sup> العقلي القاطع كوجود الله تعالى وصدق الرسل في دعوى الرسالة ، فإنه لا طريق لإثبات ذلك بالدليل النقلي وحده لأن هذا الدليل لا يثبت إلا بعد العلم بوجود الشارع وصدق الرسول فهو متوقف عليهما ، فلو كان العلم بوجود الشارع وصدق الرسول مستفاداً من هذا الدليل ومتوقفاً عليه للزم الدور الباطل.

وثبت هذا النوع بالدلائل العقلية لا يؤثر في كونه شرعياً فإن الشارع أرشد إلى طريقة النظر والاستدلال عليه. قال تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾ (٢٠) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿ [الذاريات : ٢٠-٢١].

كذلك فإنه إنما يعتد بمدركات العقل إذا صادق عليها الشرع تمييزاً للحقائق الثابتة عن الخيالات والأوهام ، فهذا النوع من الأحكام عقلي من حيث اهتداء العقل إليه ، وثبوته شرعي من حيث الاعتداد به وإرشاد الشارع إليه. قال الغزالي : وأما العقل فلا يدل على الأحكام الشرعية ، بل يدل على نفي الأحكام عند انتفاء السمع ، فتسمية العقل أصلاً من أصول الأدلة تجوز.<sup>(٢)</sup>

النوع الثاني : ما لا سبيل لإثباته إلا بنقل ، وذلك كالأحكام المتعلقة بتفاصيل الآخرة.

(١) الدليل : وهو ما يستدل به ، يقال : دله على الطريق يدلّه دلالة ودلالة ، ابن منظور ، لسان العرب. ج ١١ ص ٢٤٨ وفي الاصطلاح هو ما كان موصلاً إلى علم أو ظن. الأمدي ، الإحكام في أصول الأحكام. ج ١ ص ١١.

(٢) الغزالي ، المستصفى. ج ٢ ص ٢.

النوع الثالث : ما ثبت بكلا الدليلين العقلي والنقلي وذلك كالحكم بأن الله عالم مريد ، وبأن الأنبياء تجوز عليهم الأعراض البشرية ، ولا مانع أن ترد أدلة نقلية على أحكام النوع الأول فتفيد حينئذٍ تأكيد ما يصل إليه العقل بالدليل القاطع ، وفي جميع هذه الأنواع لا يجزئ من الأدلة إلا ما كان قطعياً يقينياً.

وإذا كان القطع اليقيني يسلم غالباً في الأدلة العقلية فكذلك القطع اليقيني يحصل باعتضاد الأدلة النقلية وإفادتها التواتر المعنوي الذي يفيد في جملته القطع واليقين.

يقول الغزالي : فلا يرد الشرع بما يخالف العقل ، لكن يرد بما يقصر العقل عن الاستقلال بإدراكه ، إذ العقل قد لا يستقل بإدراك كون الطاعات سبباً للسعادة في الآخرة ، وكون المعاصي سبباً للشقاوة ، لكنه لا يقضي باستحالتها أيضاً.<sup>(١)</sup>

القسم الثاني : وهي الأحكام الفرعية فمرجع إثباتها الأدلة النقلية من الكتاب والسنة وما وافقهما من مصادر استنباط الأدلة الشرعية.

وتقسم الأدلة النقلية إلى تقسيمات مختلفة بالنظر إلى اعتبارات مختلفة أي بالنظر إلى الجهة التي ينظر منها إليها. فمن تلك التقسيمات تقسيمها بالنظر إلى مدى الاتفاق والاختلاف في هذه الأدلة وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : وهو محل اتفاق بين أئمة المسلمين ويشمل هذا النوع القرآن والسنة.

الثاني : وهو محل اتفاق جمهور المسلمين وهو الإجماع والقياس. فقد خالف في الإجماع النظام من المعتزلة<sup>(٢)</sup> وبعض الخوارج<sup>(٣)</sup> ، وخالف في القياس الشيعة<sup>(٤)</sup> والظاهرية.<sup>(٥)</sup>

(١) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ١٤.

(٢) النظام هو إبراهيم بن سيار بن هاني النظام ، توفي سنة ٢٣١ هـ وكان ينظم الخرز في سوق البصرة ، طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة وانفرد عن المعتزلة بمسائل مختلفة حصرها الشهرستاني في ثلاث عشرة مسألة ، كانت مثار سخط كبير عليه من بينها إنكار حجية القياس والإجماع. الشهرستاني ، الملل والنحل. ج ١ ص ٥٧.

(٣) الخوارج هم فرقة خرجوا على الخليفة علي رضي الله عنه ورفعوا شعار ” لا حكم إلا لله “ ويجمعهم تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم. الشهرستاني ، الملل والنحل. ج ١ ص ١٩٩.

الثالث : وهو محل اختلاف بين العلماء حتى بين جمهورهم الذين قالوا بالقياس وهي :  
 شرع من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستحسان ، والاستصلاح<sup>(٩٠)</sup> ” المصلحة  
 المرسلة “.

### تعريف المصلحة :

تعريفها في اللغة : هي كالمنفعة وزناً ومعنى ، فهي إما مصدر بمعنى الصلاح كالمنفعة ،  
 بمعنى النفع ، وإما اسم للواحدة من المصالح. ويقال في الأمر مصلحة أي خير. والمنفعة هي  
 اللذة تحصيلاً أو إبقاءً ، والمراد بالتحصيل جلبها ، وبالإبقاء المحافظة عليها.<sup>(٩١)</sup>

أما في الاصطلاح فقد عرفت بتعريفات متعددة منها : ” عرفها الشاطبي بقوله :  
 وأعني بالمصالح ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان وتمام عيشه ، ونيله ما تقتضيه أوصافه  
 الشهوانية والعقلية على الإطلاق ، وهذا في مجرد الاعتقاد لا يكون ، لأن تلك المصالح مشوبة  
 بتكاليف ومشاق ، قلت أو كثرت ، تقترن بها أو تسبقها أو تلحقها ، كالأكل والشرب واللبس  
 والسكنى والركوب والنكاح وغير ذلك ، فإن هذه الأمور لا تنال إلا بكد وتعب ، إذ ما من  
 مفسدة تفرض في العادة الجارية إلا ويقترن بها أو يسبقها أو يتبعها من الرفق واللفظ ونيل  
 اللذات كثير “.<sup>(٩٢)</sup>

(٩٠) الشيعة الإمامية وهم القائلون بإمامة سيدنا علي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله ناصاً ، ثم تكون الإمامة  
 بعده في أولاد فاطمة رضي الله عنها بالنص عليهم واحداً بعد واحد. الشهرستاني ، الملل  
 والنحل. ج ١ ص ١٤٩.

(٩١) الظاهرية هم الفرقة المنسوبة إلى داود الظاهري الذي كان يتمسك بالأخذ بظواهر الكتاب  
 والسنة وينفي القول بالقياس. وداود الظاهري هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف  
 الأصبهاني ، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ وتوفي سنة ٢٧٠ هـ ، انتحل لنفسه مذهباً يعتمد على  
 العمل بظاهر النصوص والإجماع ، ويرفض تعليل النصوص والقول بالقياس. أبو زهرة ،  
 تاريخ المذاهب الإسلامية ، الظاهرية. ج ٢ ص ٣٧٥.

(٩٢) الغزالي ، المستصفى. ج ٢ ص ٤٣٥ ، عبد الكريم زيدان ، الوجيز في أصول الفقه.  
 ص ١٤٨. سوف يرد تعريف الاستصلاح ص ١١.

(٩٣) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٧ ص ٣٨٤.

(٩٤) الشاطبي ، الموافقات. ج ٢ ص ٢٥.

ويلاحظ على تعريف الإمام الشاطبي أنه عرف المصلحة بما يتفق ومقصود الشارع ، سواء كانت في رتبة الضروري لقوله : ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان أو في رتبة الحاجيات لقوله : وتنام عيشه ، أو في رتبة التحسيني لقوله : ونيل ما تقتضيه أوصافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق حتى يكون منعماً على الإطلاق.

وكذلك أن الإمام الشاطبي أضاف شيئاً جديداً ، وهو أنه لا توجد مصلحة خالصة في هذه الدنيا ، كما لا توجد مفسدة خالصة أيضاً والعبرة للغالب.<sup>(١٢)</sup>

وعرفها الطاهر بن عاشور بقوله : إنها وصف للفعل يحصل به صلاح أي النفع منه غالباً أو دائماً للجمهور أو الأحاد.<sup>(١٣)</sup>

وقد أشار بهذا التعريف إلى ضرورة التأكد من تحقق نتائجها لا اعتبارها ، فإن كانت نتائجها قطعية أو ظنية ، فهي معتبرة وإن كانت وهمية فلا ، ثم إن هذه المصلحة قد تكون عامة وقد تكون خاصة والكل معتبر ما دامت النتائج قطعية أو ظنية.

### تعريف الغزالي للمصلحة :

تعرض الإمام الغزالي لتعريف المصلحة - في بادئ الأمر - في كتابه شفاء الغليل في معرض كلامه على المناسبة ، وهي مسلك من مسالك التعليل القائم على الاستنباط ، حيث قال ما نصه : المعاني المناسبة : ما تشير إلى وجوه المصالح وأماراتها. وفي إطلاق لفظ المصلحة أيضاً نوع من إجمال ، والمصلحة ترجع إلى أمر مقصود. أما المقصود فينقسم إلى ديني وإلى دنيوي ، وكل واحد ينقسم إلى تحصيل وإبقاء ، وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة ، وقد يعبر عن الإبقاء بدفع المضرة.<sup>(١٤)</sup>

ويتضح هذا بما أورده في المستصفى قال : أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ، ولسنا نعني به ذلك ، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق ، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم. لكننا نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشارع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وما لهم. فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه

(١٢) الشاطبي ، الموافقات. ج٢ ص٢٦ ، محمد أحمد أبو ركاب ، المصالح المرسلة. ص٢٨.

(١٣) الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية. ص٦٣.

(١٤) الغزالي ، شفاء الغليل. ص١٥٩.

الأصول فهو مفسدة ، ودفعها مصلحة... وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات.<sup>(١٥)</sup>

ويلاحظ على تعريف الإمام الغزالي للمصلحة سواء في شفاء الغليل أو المستصفى ما يلي :

- إن المصلحة الشرعية هي ما كانت مفضية إلى تحقيق مقصود الشرع لا ما يحقق مقاصد الخلق.
  - إن درء المفسدة يعتبر مصلحة ، قال الغزالي : والمصلحة ترجع إلى جلب منفعة أو دفع مضرة.<sup>(١٦)</sup> وقال : وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة.<sup>(١٧)</sup>
  - إن المصالح المناسبة المعتبرة هي التي ترجع إلى رعاية المقاصد الدينية والدينية ، وإلا لم تعتبر. قال : وجميع أنواع المناسبات ترجع إلى رعاية المقاصد ، وما انفك عن رعاية أمر مقصود فليس مناسباً ، وما أشار إلى رعاية أمر مقصود فهو المناسب.<sup>(١٨)</sup>
  - إن الغزالي لم يعرف إلا المصلحة الواقعة في رتبة الضرورات ، قال... وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات.<sup>(١٩)</sup>
- وهذه العبارة للإمام الغزالي جعلت بعض الباحثين المحدثين يلاحظ على الغزالي إهماله لقسمين من المصالح وهما : الحاجيات والتحسينيات.<sup>(٢٠)</sup>

ولا يوجد تعليل صريح يسوغ للغزالي ما ذهب إليه غير أنه في كلامه وعباراته دقائق ينبغي الوقوف عندها طويلاً وتأملها فقد أورد لفظ ” المحافظة “ فيدخل في الحفظ الأقسام

(١٥) الغزالي ، المستصفى. ج١ ص ٢٨٦.

(١٦) الغزالي ، شفاء الغليل. ص ١٥٩.

(١٧) الغزالي ، المستصفى. ج١ ص ٢٨٧.

(١٨) الغزالي ، شفاء الغليل. ص ١٥٩.

(١٩) الغزالي ، المستصفى. ج١ ص ٢٨٧.

(٢٠) من هؤلاء : الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية. ص ٣٠.



الثلاثة دون النص عليها. وعبارته في المستصفى: " فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة".<sup>(٢١)</sup>

والحاجيات والتحسينيات تحفظ بها الضرورات فكأنها في حكم الوسائل لتلك الأصول الخمسة. ومن هنا لا يمكن الحديث عن إهمال أو إغفال لمصالح، يعترف الغزالي بأنها مقصودة للشرع الحكيم.

وهناك أمر آخر وهو أن الغزالي قد أورد هذا الكلام في كلامه عن الاستصلاح، وهو أصل موهم عنده، فرام ضبطه وتقنينه، وهذا الأمر تطلب منه التشدد في تعريف المصلحة، فارتقى به إلى المرتبة القصوى من المصالح.<sup>(٢٢)</sup>

وقد تحدث الغزالي عن تفاوت هذه المراتب من حيث منزلتها وفضلها، فإن الضروريات هي أقوى المراتب في المصالح<sup>(٢٣)</sup>، وتليها الحاجيات، ثم التحسينيات التي هي أضعف المراتب وأدناها.<sup>(٢٤)</sup>

ومن أمارات التفاضل كذلك، أن التحسينيات تنعطف على الضروريات والحاجيات انعطاف التتمة والتكملة، وهذا ما عناه أبو حامد حينما صرح في شفاء الغليل بأن الواقع في الرتبة الأخيرة من المناسبات - يقصد التحسينيات - إنما هي جارية مجرى التتمة والتكملات للقواعد المبنية على الحاجيات أو الضروريات.<sup>(٢٥)</sup>

ويعتبر أبو حامد من العلماء الذين وضعوا اللبنات الأولى لعلم مقاصد الشريعة كما تعتبر القواعد التي أبدعها وبرع في صياغتها في مؤلفاتهم وتلقفها العلماء الذين جاءوا من بعده في مصنفاتهم بالشرح والتحليل.

(٢١) الغزالي، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٧.

(٢٢) محمد عبده، الفكر المقاصدي. ص ٥٣.

(٢٣) الغزالي، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٧.

(٢٤) الغزالي، شفاء الغليل. ص ١٧٢.

(٢٥) المرجع نفسه. ص ٢٥٨.

قال الدكتور طه جابر العلواني : وعلى ما ذكره الغزالي - وهو وجيز - وما أشار إليه سابقوه - وهو أوجز - بنى المتأخرون مباحثهم في المقاصد. فكتب فيها عز الدين بن عبد السلام قواعد الأحكام ، كما كتب الشاطبي الموافقات في أصول الشريعة.<sup>(٢٦)</sup>

ويذهب الأستاذ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي إلى أن الإمام الغزالي قد درس موضوع المصلحة بعمق في كتابه المستصفى وما يرتبط بها من فكرة المقاصد الشرعية التي نهاها - بنظره - وفصلها الإمام الشاطبي على أسس غزالية واضحة.<sup>(٢٧)</sup>

ويقول الأستاذ أحمد الريسوني : وقد أصبحت هذه الخطوات التي خطاها الإمام الغزالي ، وأصبحت هذه المبادئ التي نقحها وحررها في مقاصد الشريعة هي المبتدأ والمنتهى لعامة الأصوليين الذين جاءوا بعده.<sup>(٢٨)</sup>

وقال في موضع آخر : ويكفي أن أهم ما ظل يتردد عند الأصوليين عن المقاصد من مبادئ وأمثلة ومصطلحات إنما هو من وضع الغزالي ، ثم كان ذلك مما تبناه الشاطبي وبنى عليه.<sup>(٢٩)</sup>

## أقسام المصلحة :

قسم الأصوليون والفقهاء المصلحة بتقسيمات عدة وفق اعتبارات معينة فمن تلك التقسيمات:<sup>(٣٠)</sup>

من حيث اعتبار الشارع لها ، أو إلغاؤه لها ، أو السكوت عنها. تنقسم إلى ثلاثة أقسام :  
القسم الأول : المصلحة المعتبرة : وهي التي اعتبرها الشارع بنص أو إجماع أو بترتيب الحكم على وفقها في صورته بنص أو إجماع ، وهي بهذا المعنى حجة لا إشكال فيها من حيث الصحة عند الجميع ، إذ المصلحة في هذا ، يرجع حاصلها كما يقول الغزالي : إلى

(٢٦) يوسف العالم ، المقاصد العامة للشريعة. ص ٦.

(٢٧) محمد عبده ، الفكر المقاصدي. ص ٢٨٤.

(٢٨) أحمد الريسوني ، نظرية المقاصد. ص ٤١.

(٢٩) المرجع نفسه. ص ٢٩٥.

(٣٠) البعض قسمها "من حيث شهادة الشارع لها" "من حيث قوتها في ذاتها" "من حيث عمومها وخصوصها" "من حيث وضوحها وخفائها".

القياس ، وهو : اقتباس الحكم من معقول النص أو الإجماع والدليل قائم باعتباره ، فإنه نظر في كيفية استئثار الأحكام من الأصول المثمرة.<sup>(٣١)</sup>

ومثال ذلك : حفظ العقل ، فإنه مصلحة معتبرة رتب الشارع عليها تحريم الخمر حفظاً للعقل ، فيقاس عليه في تحريم كل مسكر من مشروب أو مأكول.

وكذلك الحكم بحرمة شحم الخنزير انتفاعاً واستعمالاً لورود ما يدل على اعتبار ذلك من الشرع بتحريم لحمه المنصوص عليه بالكتاب بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [المائدة : ٣].

وكذلك تقديم الابن في ولاية النكاح على الإخوة الأشقاء مصلحة معتبرة لورود الإجماع على تقديم الابن على الأخ في ولاية الإرث.<sup>(٣٢)</sup>

وقد عرّفها الغزالي بالمصلحة المرسلة<sup>(٣٣)</sup> فقال : وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع ليس بخارج من هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياساً بل مصلحة مرسلة ، إذ القياس أصل معين.<sup>(٣٤)</sup>

وعرفها الشاطبي عند تعريفه المناسب المرسل بعد تقسيمه للمصلحة إلى ثلاثة أقسام فقال : ... الثالث : ما سكنت عنه الشواهد الخاصة فلم تشهد باعتباره ولا بإلغائه فهذا على وجهين : أحدهما : أن يرد نص على وفق ذلك المعنى كتعليل منع القتل للميراث. فالمعاملة بنقيض المقصود تقدير إن لم يرد نص على وفقه ، فإن هذه العلة لا عهد بها في تصرفات الشرع بالغرض ، ولا بملائمتها بحيث يوجد لها جنس معتبر فلا يصح التعليل بها ، ولا بناء الحكم عليها باتفاق. ومثل هذا تشريع من القائل به فلا يمكن قبوله.

والثاني : أن يلائم تصرفات الشرع ، وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين ، وهو الاستدلال المرسل ، المسمى بالمصلحة المرسلة.<sup>(٣٥)</sup>

(٣١) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٤.

(٣٢) ابن المنذر ، الإجماع. ص ٦٨.

(٣٣) الإرسال في اللغة : مجرد الإطلاق فتقول أرسلت الناقة إذا أطلقتها. ابن منظور ، لسان

العرب. ج ١١ ص ٢٨٥.

(٣٤) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٣١١.

(٣٥) الشاطبي ، الاعتصام. ج ١ ص ١١٤.

القسم الثاني : المصلحة الملغاة : وهي ما شهد الشرع بإلغائها ، وهي باطلة اتفاقاً ، ولا يجوز الاحتجاج بها وإن ظهر للعقل صلاح فيها ، لأن فتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير حدود جميع التشريعات ولا يصبح للشرع أي اعتبار.<sup>(٣٦)</sup> وقد يطلق على هذا النوع المناسب الغريب. ومن أمثلته :

ما حكاه الغزالي والشاطبي وغيرهم من أن يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحب مالك<sup>(٣٧)</sup> ، أفتى السلطان عبد الرحمن الداخل لما وقع جارية له في نهار رمضان ، بصيام شهرين متتابعين ، نظراً لحالة المناسبة ، فلما خرج الملك راجعه بعض العلماء قائلين له : القادر على الإعتاق كيف يعدل به إلى الصوم ؟ والصوم وظيفة المعسرين ، وهذا الملك يملك عبيداً غير محصورين ، فقال لهم : لو فتحنا عليه هذا الباب لسهل عليه أن يخطأ كل يوم ويعتق رقبة ، فلا يزره إعتاق الرقبة ، ويزجره صوم شهرين متتابعين.<sup>(٣٨)</sup>

فهذا المعنى مناسب بحسب الظاهر ، لأن الشارع قصد بالكفارة الزجر ، والملك لا يزره الإعتاق ، ويزجره الصيام ، إلا أن هذه الفتيا غير صحيحة ، لأنها تخالف صريح النص. ولذا قال الغزالي : فهذا قول باطل ومخالف لنص الكتاب بالمصلحة ، وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير جميع الشرائع ونصوصها بسبب تغير الأحوال ، ثم إذا عرف ذلك من صنيع العلماء ، لم تحصل الثقة للملوك بفتواهم ، وظنوا أن كل ما يفتون به هو تحريف من جهتهم بالرأي.<sup>(٣٩)</sup>

الثالث : المصلحة المسكوت عنها : وهي ما سكنت عنها النصوص الخاصة ، فلم تشهد باعتبارها ولا بإلغائها.<sup>(٤٠)</sup> وهي نوعان :

(٣٦) الأمدي ، الإحكام. ج ٣ ص ٤١٠ ، الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٥ ، ابن قدامة ، روضة الناظر. ج ٢ ص ١٤٩.

(٣٧) ولد سنة ١٥٢ هـ سمع من مالك الموطأ توفي سنة ٢٣٣ هـ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء. ج ١ ص ٥١٩.

(٣٨) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٥ ، الشاطبي ، الاعتصام. ج ٢ ص ١١٤.

(٣٩) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٨٥.

(٤٠) ومن أمثلتها تنظيم السير في الطرق الداخلية والخارجية بأنظمة خاصة وتنظيم سجلات ومحاضر للقضاة تدون فيها وقائع المحاكمات والشهادات والأحكام للتوثيق ، وصيانة الحقوق ومنع التلاعب في الإثبات ، وفتح المدارس والجامعات ودور العلم المختلفة.

الأول : أن يكون هذا المعنى ملائماً لتصرفات الشارع بأن يكون له جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل خاص ، وهو الاستدلال المرسل المسمى بـ" المصلحة المرسلة " ويلحق هذا النوع بالمصلحة المعتبرة فهو معتبر من حيث أن مجموع النصوص والقواعد الكلية تشهد لجنسه. ومثاله : جمع المصحف وكتابته وكذا تدوين السنة وغيرها من العلوم إذا خيف عليها الاندثار.<sup>(١١)</sup>

الثاني : أن يكون هذا المعنى غير ملائم لتصرفات الشرع. ويلحق هذا النوع بالمصلحة الملغاة ، لأنه وإن لم يشهد له نص خاص بالإلغاء فإن مجموع النصوص تشهد له بذلك ، لمخالفته مقصود الشارع. ولذا فضل تسميته بالمرسل الملغى.

ومثاله : منع المريض مرض الموت من الزواج والطلاق. فقد دلت قواعد الشريعة وأدلتها العامة على مراعاة المصالح وأنها معتبرة شرعاً فمن

ذلك :

- قال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] وجه الدلالة : إنها يكون الرسول رحمة لهم إذا كانت الشريعة التي بعث بها إليهم وافية بمصالحهم على الجملة وممانعة لما يلحق الفساد بهم. قال الشوكاني : أي ما أرسلناك لعله من العلة إلا لرحمتنا الواسعة ، فإن ما بعثت به سبب لسعادة الدارين.<sup>(١٢)</sup>
- قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء : ٧٠]. وجه الدلالة : بين الفخر الرازي وجه الدلالة في هذه الآية على رعاية المصالح ودرء المفساد فقال : ومن كرم أحداً ثم سعى في تحصيل مطلوبه كان ذلك السعي ملائماً لأفعال العقلاء ، مستحسناً ، فإذا : ظنَّ كون المكلف يقتضي ظن أن الله تعالى لا يشرع إلا ما يكون مصلحة له.<sup>(١٣)</sup>
- وكذا الآيات التي جاءت في معرض التعليل لتفاصيل الأحكام مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨]. وجه الدلالة : أن هذه الآيات تدل

(١١) الشاطبي ، الاعتصام. ج ٢ ص ١١٥.

(١٢) الشوكاني ، فتح القدير. ج ٣ ص ٤٣٠.

(١٣) الفخر الرازي ، المحصول. ج ٥ ص ١٧٤.

على قصد الشارع مصلحة العباد ، ولولا ذلك لما يسر عليهم ، ولما رفع الحرج والعنت عنهم .

ومن السنة أحاديث كثيرة منها :

- قوله ﷺ : ” لا ضرر ولا ضرار “<sup>(٤٤)</sup> والضرر هو محاولة الإنسان إلحاق المفسدة بنفسه أو بغيره ، والضرار أن يتراشق اثنان بما فيه مفسدة لهما . وهذه قاعدة كبرى أغلق بها رسول الله ﷺ منافذ الضرر والفساد أمام المسلمين ، فلم يبق في تشريع الإسلام إلا كل ما فيه صلاحهم في دنياهم وآخرتهم<sup>(٤٥)</sup> .

فهذه الأدلة تدل على غاية الشارع من إنزال الشريعة ، في إقامة مصالح العباد ودفع الفساد عنهم في عاجلهم وآجلهم<sup>(٤٦)</sup> .

وفصل الإمام الغزالي ذلك بعد أن يبين معنى المصلحة هو : المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم . فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة<sup>(٤٧)</sup> .

ويقول أيضاً ومقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع ، فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع ، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة ، ومن صار إليها فقد شرع ، وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجاً عن هذه الأصول لكنه لا يسمى قياساً بل مصلحة مرسلة<sup>(٤٨)</sup> .

(٤٤) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية . جـ ٢ ص ٧٤٥ رقم ٣١ ، ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام . جـ ٢ ص ٧٨٤ ، الحاكم ، المستدرک . جـ ٢ ص ٥٧ وقال عنه صحيح ، البيهقي ، السنن الكبرى . جـ ٦ ص ٦٩ .

(٤٥) البوطي ، ضوابط المصلحة . ص ٧٤ .

(٤٦) الشاطبي ، الموافقات . جـ ٢ ص ٧ .

(٤٧) الغزالي ، المستصفى . جـ ٢ ص ٢٨٧ .

(٤٨) الغزالي ، المستصفى . جـ ٢ ص ٣١١ .

## آراء العلماء في المصلحة المرسلّة :

عبر العلماء عن المصلحة المرسلّة بعدة مصطلحات من زوايا مختلفة يمكن أن ينظر إليها من ثلاثة جوانب :

أحدها : جانب المصلحة المترتبة عليه .

وثانيها : جانب الوصف المناسب الذي يستوجب ترتيب الحكم عليه تحقيق تلك المصلحة .

وثالثها : بناء الحكم على الوصف المناسب أو المصلحة .<sup>(٤٩)</sup>

فمن نظر إلى الجانب الأول عبّر بالمصلحة المرسلّة كالشاطبي<sup>(٥٠)</sup> والقرافي<sup>(٥١)</sup> والزرکشي<sup>(٥٢)</sup> .

ومن نظر إلى الجانب الثاني عبّر بالمناسب المرسل كالأمدي<sup>(٥٣)</sup> وابن الحاجب<sup>(٥٤)</sup> .

ومن نظر إلى الجانب الثالث عبّر بالاستصلاح كالغزالي<sup>(٥٥)</sup> أو الاستدلال كالجويني<sup>(٥٦)</sup> والاستصلاح لغة مأخوذ من الفعل ” صَلَحَ “ ويأتي بمعنى نقيض الفساد . قال ابن منظور : والاستصلاح : نقيض الفساد .<sup>(٥٧)</sup>

والإمام الغزالي عبّر بهذا اللفظ ” الاستصلاح “ بدلاً عن المصلحة المرسلّة إذ أنه عقد مبحثاً للأصول الموهمة التي لا تصلح للاستدلال وعدّها أربعة رابعها ” الاستصلاح “ .

وحين شرع يشرح كلاً على حدة قال عند كلامه عن الاستصلاح : وقد اختلف العلماء في جواز إتباع المصلحة المرسلّة .<sup>(٥٨)</sup>

- 
- |      |   |
|------|---|
| (٤٩) | البوطي ، ضوابط المصلحة . ص ٢٨٧ .              |
| (٥٠) | الشاطبي ، الاعتصام . ج ٢ ص ١١١ .              |
| (٥١) | القرافي ، شرح تنقيح الفصول . ص ٣٩٣ .          |
| (٥٢) | الزرکشي ، البحر المحيط . ج ٦ ص ٧٦ .           |
| (٥٣) | الأمدي ، الإحكام . ج ٣ ص ٤١٠ .                |
| (٥٤) | ابن الحاجب ، المختصر . ج ٢ ص ٢٤٢ .            |
| (٥٥) | الغزالي ، المستصفى . ج ١ ص ٢٤٥ .              |
| (٥٦) | الجويني ، البرهان في أصول الفقه . ج ٢ ص ١١٣ . |
| (٥٧) | ابن منظور ، لسان العرب . ج ٤ ص ٢٤٧ .          |
| (٥٨) | الغزالي ، المستصفى . ج ١ ص ٢٨٤ .              |

اختلف العلماء في العمل بالمصالح المرسلة فمنهم من حصرها في أربعة أقوال كالإمام الشاطبي، قال: وأيضاً فإن القول بالمصالح ليس متفقاً عليه بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال: فذهب القاضي وطائفة من الأصوليين إلى رده... وذهب مالك إلى اعتبار ذلك... وذهب الشافعي ومعظم الحنفية إلى التمسك بالمعنى الذي يستند إلى أصل صحيح، لكن بشرط قربه من معاني الأصول الثابتة، وذهب الغزالي إلى أن المناسب إن وقع في رتبة التحسين والتزيين لم يعتبر حتى يشهد له أصل معين، وإن وقع في رتبة الضروري فميله إلى قبوله، لكن بشرط - أن يكون كلياً وقطعياً - واختلف قوله في الرتبة المتوسطة وهي رتبة الحاجي، فرده في المستصفى وهو آخر قولي، وقبله في شفاء الغليل كما قبل ما قبله. وإذا اعتبر من الغزالي اختلاف قوله، فالأقوال خمسة.<sup>(٥٩)</sup>

وذكر الآمدي أن الأقوال فيها:

الأول: ردها مطلقاً باتفاق الفقهاء من الشافعية والحنفية وغيرهم وهو الحق.

الثاني: قبولها عند الإمام مالك على ما ينقل عنه.<sup>(٦٠)</sup>

وتفاصيل أصحاب المذاهب في المصالح المرسلة كما يلي:

الحنفية: نقل الكمال بن الهمام: أن الحنفية لا يقولون بالمصالح المرسلة وتبعه على ذلك شارح

كتابه ابن أمير الحاج.<sup>(٦١)</sup> وكذا نسب إليهم الآمدي عدم القول بها في الإحكام.<sup>(٦٢)</sup>

وذهب كثير من الباحثين إلى أن الحنفية يقولون بالمصلحة المرسلة بناءً على أخذهم

بالاستحسان لا سيما ما يتعلق باستحسان الضرورة فإنه في مؤداه هو الاستصلاح

وكونهم لا يعتبرون المصلحة المرسلة دليلاً مستقلاً لا يضر. ومن ذهب إلى ذلك عبد

الوهاب خلاف<sup>(٦٣)</sup> والبوطي<sup>(٦٤)</sup> وحسين حامد حسان.<sup>(٦٥)</sup>

(٥٩) الشاطبي، الاعتصام. ج ٢ ص ١١١.

(٦٠) الآمدي، الإحكام. ج ٤ ص ٢١٥.

(٦١) ابن أمير الحاج، التقرير والتحجير. ج ٣ ص ٢٨٦.

(٦٢) الآمدي، الإحكام. ج ٤ ص ٢١٥.

(٦٣) عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع. ص ٩٠.

(٦٤) البوطي، ضوابط المصلحة. ص ٣٨٠.

(٦٥) حسين حامد حسان، نظرية المصلحة. ص ٥٩٧.



المالكية : والمشهور عنهم أنهم القائلون بها.<sup>(٦٦)</sup>

الشافعية : اختلفت مواقف فقهاء الشافعية في المصلحة المرسله فمنهم من يردّها كالأمدي<sup>(٦٧)</sup> ومنهم من يقبلها كالرازي<sup>(٦٨)</sup> وإمام الحرمين<sup>(٦٩)</sup> ونسب الزنجاني إلى الشافعية القول بها مطلقاً.<sup>(٧٠)</sup>

ومنهم من يقبلها بشرط أن تكون ضرورية كلية قطعية وهو مفهوم كلام الإمام الغزالي فإنه قال : ” الأصل الرابع من الأصول الموهمة الاستصلاح “.<sup>(٧١)</sup>

وبالنسبة للغزالي فالذي ينظر إلى العنوان لأول وهلة ، يظن أن الغزالي لا يعتبر المصلحة المرسله حجة ، ولكنه سرعان ما يتبين له بعد انتهائه من دراسة المبحث كاملاً ، أن الإمام الغزالي يأخذ بالمصلحة المرسله شريطة أن تكون ملائمة لمقصود الشارع. وسبب ذلك أن الإمام الغزالي لاحظ عند وضع العنوان الرد على من اعتبر الاستصلاح أصلاً مستقلاً بذاته ، ولاحظ أثناء بحثه أيضاً في أنه مقبول من حيث هو ، بقطع النظر عن عدّه أصلاً مستقلاً.

ولقد صرح الغزالي بما يدل على هذين القصدين حيث قال في المستصفى : فإن قيل : فقد ملتم في أكثر هذه المسائل إلى القول بالمصالح ، ثم أوردتم هذا الأصل في جملة الأصول الموهمة ، فيلحق هذا بالأصول الصحيحة ليصير أصلاً خامساً بعد الكتاب والسنة والإجماع والعقل. قلنا : هذا من الأصول الموهمة – أي اعتبرناه أصلاً مستقلاً – إذ من ظن أنه أصل خامس فقد أخطأ ، لأننا رددنا المصلحة إلى حفظ مقاصد الشرع ، ومقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع... وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجاً عن هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياساً ،

(٦٦) الشاطبي ، الاعتصام. ج٢ ص ١١٥.

(٦٧) الأمدي ، الإحكام. ج٤ ص ٢١٥.

(٦٨) الرازي ، المحصول. ج٢ ص ٢٤٤.

(٦٩) الجويني ، البرهان. ج٢ ص ١٢٠٤.

(٧٠) الزنجاني ، تخريج الفروع على الأصول. ص ٣٢٠. وقال في موضع آخر ص ١٧٢ : إن الشافعية يأخذون بها في حالتين الأولى عند الاستناد إلى أصل خاص وهو الإجماع والثانية إذا كانت على مقتضى الأصل.

(٧١) الغزالي ، المستصفى. ج١ ص ٢٨٤.

بل مصلحة مرسلة ، إذ القياس أصل معين ، وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع ، فلا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة.<sup>(٧٢)</sup>

أما الحنابلة فلم ينقل عن الإمام أحمد رأي محدد إثباتاً أو نفيّاً ولذا اختلف أصحابه في القول بها : فأنكر حجيتها ابن قدامة.<sup>(٧٣)</sup> وكذا يفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : والقول بالمصالح المرسلة يشرع من الدين ما لم يأذن به الله غالباً... ثم قال : والقول الجامع أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط.<sup>(٧٤)</sup>

وذهب الطوفي إلى القول بها مطلقاً بل نقل الإجماع على ذلك.<sup>(٧٥)</sup>

ومن نقل اتفاق أصحاب المذاهب على العمل بالمصلحة المرسلة : القرافي<sup>(٧٦)</sup> والطوفي<sup>(٧٧)</sup> وابن دقيق الذي قال : الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ويليه أحمد بن حنبل ، ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة.<sup>(٧٨)</sup>

واستدل المانعون من الاحتجاج بالمصالح المرسلة :

- أن المصالح منقسمة إلى ما عهد من الشارع اعتبارها ، وإلى ما عهد منه إلغاؤها ، وهذا القسم متردد بين ذينك القسمين ، وليس إلحاقاً بإحداها أولى من الآخر ، فامتنع الاحتجاج بها دون أن يشهد لها شاهد يدل على أنها من المعتبر ، لا من الملغى ، على أن احتمال إلحاقها بأحد النوعين مجال للأهواء والشهوات.<sup>(٧٩)</sup>

(٧٢) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٣١٠.

(٧٣) ابن قدامة ، روضة الناظر. ج ١ ص ٤١٥.

(٧٤) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى. ج ١١ ص ٣٤٤.

(٧٥) نجم الدين الطوفي ، شرح مختصر الروضة. ج ٣ ص ٢١٠.

(٧٦) القرافي ، شرح تنقيح الفصول. ص ٣٩٤.

(٧٧) الطوفي ، شرح مختصر الروضة. ج ٣ ص ٢١٠.

(٧٨) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط. ج ٦ ص ٧٧. وذكر ابن دقيق العيد أن مالكا أكثر

الآخذين بالمصلحة المرسلة ثم قال ويليه أحمد بن حنبل ، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة. الإرشاد ص ٢٤٢.

(٧٩) الأمدي ، الإحكام. ج ٤ ص ٢١٦.

- عدم وجود دليل من الكتاب والسنة يدل على جواز العمل بها ، أو على عدم اعتبارها قال ابن الحاجب : لنا أن لا دليل فوجب الرد.<sup>(٨٠)</sup>
- إن الأخذ بالمصلحة المرسلّة يؤدي إلى إهدار قدسية أحكام الشريعة بتصرف ذوي الأهواء فيها وفقاً لأغراضهم ومآربهم تحت ستار المصلحة المرسلّة ، بناءً على تغيير وجه المصلحة بتطور الزمان والمكان ، فيكون القول بالمصلحة من باب التلذذ والتشهي.<sup>(٨١)</sup>
- قال ابن حزم في الرد على القائلين بالمصلحة المرسلّة : وهذا باطل لأنه اتباع الهوى ، وقول بلا برهان.<sup>(٨٢)</sup>
- واستدل القائلون بالمصالح المرسلّة بـ :
  - من القرآن : قوله تعالى ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر : ٢] . وجه الدلالة : قوله تعالى فاعتبروا فهو أمر بالمجاوزة ، والاستدلال بكون الشيء مصلحة على كونه مشروعاً مجاوزة ، فوجب دخوله تحت النص.<sup>(٨٣)</sup> قال الشاطبي : كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين ، وكان ملائماً لتصرفات الشرع ، ومأخوذ معناه من أدلته ، فهو صحيح بينى عليه ويرجع إليه ، إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعاً به ، لأن الأدلة لا يلزم أن تدل على القطع بالحكم بانفرادها دون انضمام غيرها إليها كما تقدم ، لأن ذلك كالتعذر ، ويدخل تحت هذا الضرب الاستدلال المرسل الذي اعتمده مالك والشافعي ، فإنه وإن لم يشهد للفرع أصل معين ، فقد شهد له أصل كلي ، والأصل الكلي إذا كان قطعياً قد يساوي الأصل المعين ، وقد يربي عليه بحسب قوة الأصل المعين وضعفه.<sup>(٨٤)</sup>
- وقال الغزالي : وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع ، فليس خارجاً من هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياساً ، بل مصلحة مرسلّة ، إذ القياس أصل معين ، وكون هذه المعاني عرفت لا بدليل واحد بل بأدلة

(٨٠) ابن الحاجب ، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل . ص ٢٠٨ .

(٨١) الجويني ، البرهان . ج ٢ ص ١١٥ .

(٨٢) ابن حزم ، ملخص إبطال القياس والرأي . ص ٥ .

(٨٣) الرازي ، المحصول . ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٨٤) الشاطبي ، الاعتصام . ج ٢ ص ١١٧ .

كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الأحوال وتفاريق الأمارات ، تسمى لذلك مصلحة مرسله. <sup>(٨٥)</sup>

- ومن السنة ما روي عن معاذ رضي الله عنه لما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن سألهم ﷺ ماذا تصنع إن عرض عليك القضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد رأيي لا ألو - لا أقصر ولا أدخر وسعاً - فضرب رسول الله ﷺ على صدر معاذ وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله ﷺ. <sup>(٨٦)</sup>

وجه الدلالة : أنه ﷺ رضي وأقر الصحابة أن يجتهدوا في استنباط الأحكام إذا عدموا النصوص الخاصة ، ومعلوم أن اجتهداهم يكون في إطار ما تقتضيه القواعد الكلية ومجموع النصوص من جلب المصالح ودرء المفاسد ، والاستصلاح من هذا القبيل. <sup>(٨٧)</sup>

أن الرسول ﷺ في قضية أسرى بدر استشار الصحابة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. <sup>(٨٨)</sup> فاجتهد كل منهما وفق ما يحقق المصلحة للمسلمين فأبوبكر رضي الله عنه رأى تقوية شوكة المسلمين بأموال المشركين المترتبة على الفدية. وعمر رضي الله عنه رأى تقوية المسلمين بإضعاف شوكة المشركين بقتل أسراهم ، وهل الاستصلاح إلا ذلك. <sup>(٨٩)</sup>

<sup>(٩٥)</sup> الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٣١١ ، ومن تلك الآيات الكثيرة قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ [هود : ٨٨] وقال تعالى ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف : ٨٥] وقوله تعالى ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٢] وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على الإصلاح ونفي الفساد.

<sup>(٩٦)</sup> أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأقضية. ج ٤ ص ١٨ برقم ٣٥٩٢ ، الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الأحكام. ج ٣ ص ١١٦ برقم ١٣٢٧ . وقال عنه ليس إسناده بمتصل ، وقال ابن القيم وقد تلقت الأمة هذا الحديث بالقبول. ابن القيم ، إعلام الموقعين. ج ١ ص ٢٠.

<sup>(٩٧)</sup> محمد أبو ركاب ، المصلحة المرسله. ص ٢١١.

<sup>(٩٨)</sup> الإمام مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الجهاد. ج ٣ ص ١٣٨٥ برقم ١٧٦٣.

<sup>(٩٩)</sup> محمد أبو ركاب ، المصلحة المرسله. ص ٢١٢.

قال الجويني نقلاً عن الشافعي : من سبر أحوال الصحابة ﷺ وهم القدوة والأسوة في النظر ، لم يجد واحداً منهم يعتمد إلى تمهيد أصل واستشارة معنى ثم بناء الواقعة عليه ، ولكنهم يخوضون في وجوه الرأي من غير التفات منهم إلى الأصول ، كانت أو لم تكن.<sup>(٩٠)</sup>

وقد دل العقل على الأخذ بالمصلحة المرسله يقول الزنجاني نقلاً عن الشافعي : واحتج في ذلك بأن الوقائع الجزئية التي تقتبس منها المعاني والعلل محصورة متناهية والمتناهي لا يفي بغير المتناهي ، فلا بد إذاً من طريق آخر يتوصل بها إلى إثبات الأحكام الجزئية وهي التمسك بالمصالح المستندة إلى أوضاع الشرع ومقاصده على نحو كلي ، وإن لم يستند إلى أصل جزئي.<sup>(٩١)</sup> ويقول عبد الوهاب خلاف : إن الوقائع تحدث والحوادث تتجدد ، والبيئات تتغير ، والضرورات والحاجات تطرأ ، وقد تطرأ للأمة اللاحقة طوارئ لم تطرأ للأمة السابقة ، وقد تستوجب البيئة مراعاة مصالح ما كانت تستوجبها البيئة من قبل ، وقد يؤدي تغيير أخلاق الناس وذهمهم وأحوالهم إلى أن يصير مفسدة ما كان مصلحة فلو لم يفتح للمجتهدين باب التشريع بالاستصلاح ، ضاقت الشريعة الإسلامية عن مصالح العباد ، وقصرت عن حاجاتهم ، ولم تصلح لمسايرة مختلف الأزمنة والأمكنة والبيئات والأحوال ، مع أنها الشريعة العامة لكافة الناس ، وخاتمة الشرائع السأوية كلها.<sup>(٩٢)</sup>

ويمكن الجمع بين القولين بأن الذين منعوا الأخذ بالمصالح المرسله منعوا الأخذ بها على إطلاقها بدون شروط تضبطها ، فخافوا أن يكون القول بها يفتح باباً للمتلاعبين والمبتدعين ، والذين أجازوا الأخذ بها ضبطوها بشروط وقيود - كمنهج الإمام الغزالي - تحقق المصلحة وتدفع المفسدة ومن الشروط التي ذكرها العلماء للعمل بالمصلحة المرسله :  
- أن تكون ملائمة لمقاصد الشريعة ، أي أن يثبت بالبحث وإمعان النظر والاستقراء أنها مصلحة حقيقية لا وهمية أي أن بناء الحكم عليها يجلب نفعاً مقصوداً شرعاً ، ويدفع ضرراً مقصوداً دفعه شرعاً.

<sup>(٩٠)</sup> الجويني ، البرهان. ج ٢ ص ١١٧ ومن ذلك اتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على جمع المصحف واتفاقهم على حد شرب الخمر ثمانين ودليلهم التمسك بالاستدلال المرسل. الغزالي ، شفاء الغليل. ص ٢١٢.

<sup>(٩١)</sup> الزنجاني ، تخريج الفروع على الأصول. ص ٣٢٢.

<sup>(٩٢)</sup> عبد الوهاب خلاف ، مصادر التشريع فيها لا نص فيه. ص ٩٠.

- أن تكون هذه المصلحة الحقيقية عامة أي ليست مصلحة شخصية بل يحصل من بناء الحكم عليها نفع لأكثر الناس أو يدفع عنهم ضرراً.
  - ألا تعارض نصاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع.
  - أن يكون العمل بها في غير الأمور التعبدية بل في ما عقل معناه من العادات ونحوها.
- وبهذا يظهر أن العمل بالمصالح المرسله عمل يدور في إطار مقاصد الشريعة ليس بخارج عنها ولا يجوز العمل بمطلق المصلحة ما لم تكن مندرجة تحت مقاصد الشريعة. وبهذا الضابط يزول تخوف بعض العلماء من أن الأخذ بالمصالح المرسله يفتح باب الفوضى في الشريعة ، لأن الأخذ بالمصالح المرسله لا يصح إلا لمن كان عالماً بمقاصد الشريعة ، ضابطاً لأسرارها ، متفهماً في نصوصها.<sup>(٩٣)</sup>

قال عبد الوهاب خلاف : إن تقدير الضرورة التي يعدل به عن حكم النص في الحالة الأولى وتقدير المصلحة التي يبنى عليها الحكم فيما لا نص فيه في الحالة الثالثة يجب أن يكون من اختصاص الجماعة التشريعية في الأمة والمكونة من العدول ذوي البصيرة النافذة بأحكام الشريعة ومصالح الدنيا.<sup>(٩٤)</sup> وقال محمد الخضر حسين : وليس في الأخذ بالمصالح المرسله فتح طريق يدخل منه العوام إلى التصرف في أحكام الشريعة على ما يلائم آراءهم أو ينافرها - كما ظنه بعض الكتاب - فإن ما ذكرناه في شرط الأخذ بهذه المصالح من عدم ورود دليل شرعي على رعايتها أو إلغائها يرفعها أن تكون في متناول آراء العامة ، إذ لا يدري أن هذه المصلحة لم يرد في مراعاتها أو إهمالها دليل شرعي إلا من كان أهلاً للاستنباط .. فليس كل ما يبدو للعقل أنه مصلحة يدخل في المصالح المرسله وتبنى عليه الأحكام.<sup>(٩٥)</sup>

ومن الأمثلة والنماذج للعمل بالمصالح المرسله :

- جمع الناس على قارئ واحد في صلاة التراويح فجمع الناس على قارئ واحد طيلة الشهر كله لم يفعله ﷺ وإنما فعله عمر رضي الله عنه لأنه ملائم لمقصود الشارع ، فإن مجموع

(٩٣) محمد اليوبي ، مقاصد الشريعة الإسلامية. ص ٥٣٢.

(٩٤) عبد الوهاب خلاف ، مصادر التشريع فيما لا نص فيه. ص ١٠٣.

(٩٥) محمد الخضر حسين ، الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان. ص ٤٨.

النصوص جاءت شاهدة ومتشوفة لوحدة المسلمين ومن مظاهرها صلاة المسلمين خلف إمام واحد.<sup>(٩٦)</sup>

- جمع القرآن وتدوينه على عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه. فما فعله سيدنا أبو بكر وعثمان رضي الله عنهما ، لم يرد فيه نص خاص ، ولكنهم رأوا فيه مصلحة ملائمة لمقصود الشارع ، لأنه يرجع إلى حفظ الدين ، ويسد باب الفتنة والخلاف. وقد شهد لهذه المصلحة مجموع النصوص.<sup>(٩٧)</sup>
- تحديد المدة التي يقضيها المقاتل في الجهاد بعيداً عن زوجته وأولاده فحددها عمر رضي الله عنه بستة أشهر وهذا التحديد لا يشهد له نص خاص بالاعتبار ، ولكنه ملائم لمقصود الشارع في المحافظة على الأعراض.<sup>(٩٨)</sup>
- توريث المطلقة البائنة في مرض الموت فقد ورث سيدنا عمر وعثمان رضي الله عنهما المطلقة بائناً في مرض الموت ما دامت في العدة.<sup>(٩٩)</sup> فتوريث المطلقة البائنة في مرض الموت ، لم يرد فيه نص خاص ، ولكنه ملائم لمقصود الشارع ، لأن مجموع النصوص تشهد لقاعدة المعاملة بنقيض المقصود.<sup>(١٠٠)</sup>
- تدوين الدواوين<sup>(١٠١)</sup> فما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه من تدوين الدواوين لم يكن موجوداً على عهد رسول الله ﷺ لعدم الحاجة إليه فلما كانت خلافة عمر رضي الله عنه ودعت الحاجة إليه لكثرة الجند والأموال فعله.<sup>(١٠٢)</sup> فهذا التصرف ملائم لمقصود الشارع الذي يهدف إلى المحافظة على المال بحسن التوزيع على المستحقين. وأحسن وسيلة لذلك تدوين الدواوين ولو قللنا فيها غيرنا.

- 
- (٩٦) مسلم ، صحيح مسلم. ج١ ص ٥٢٤ برقم ٧٦١ ، مالك ، الموطأ. ج١ ص ١١٣ ، البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب صلاة التراويح. ج٢ ص ٧٠٧ برقم ١٩٠٦ .
- (٩٧) البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن. ج٤ ص ١٩٠٨ برقم ٤٧٠٢ .
- (٩٨) ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب. ص ١٠٢ .
- (٩٩) البيهقي ، السنن الكبرى. ج٦ ص ٣٥٧ .
- (١٠٠) الشاطبي ، الاعتصام. ج٢ ص ١١٥ .
- (١٠١) الديوان كلمة فارسية معربة وهو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء. ابن منظور ، لسان العرب. ج٤ ص ٤٥٢ .
- (١٠٢) البيهقي ، السنن الكبرى. ج٦ ص ٣٦٤ .

- قتل الجماعة بالواحد : روى الإمام مالك عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال في جماعة اشتركوا في قتل رجل واحد : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً<sup>(١٠٣)</sup> فما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه وإن لم يشهد له نص خاص فهو ملائم لمقصود الشارع الذي يهدف إلى حفظ الدماء وصونها ولا طريق لذلك إلا بقتل الجماعة بالواحد. فلو لم تقتل الجماعة بالواحد لاستعان كل من يريد أن يقتل شخصاً ظلماً وعدواناً بأناس آخرين فراراً من القصاص.

وغير ذلك الكثير من المسائل التي بنيت الأحكام فيها على أساس المصلحة المرسلة<sup>(١٠٤)</sup>. ونخلص مما سبق إلى أن نظرية الغزالي في الاستصلاح تتلخص من خلال ما كتبه في المستصفى وشفاء الغليل والمنحول.

أولاً : من خلال كتابه المنحول. قال : والصحيح أن الاستدلال المرسل في الشرع لا يتصور حتى نتكلم فيه بنفي أو إثبات ، إذ الوقائع لا حصر لها وكذا المصالح. وما من مسألة تعرض إلا وفي الشرع دليل عليها ، إما بالقبول أو الرد<sup>(١٠٥)</sup>.

ثم أورد الغزالي بعد ذلك ضابطاً للاستدلال المرسل وهو : كل معنى مناسب لحكم ؟ مطرد في أحكام الشرع ، لا يرده أصل مقطوع به مقدم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع ، فهو مقول به ، وإن لم يشهد له أصل معين<sup>(١٠٦)</sup>. فكلامه هنا واضح أنه يقول بالمصلحة المرسلة سواء أكانت في رتبة الضروري أو في رتبة الحاجي أو في رتبة التحسين والتزيين وعمدة ذلك بإرجاعه إلى الكتاب والسنة والإجماع.

(١٠٣) الإمام مالك ، الموطأ ، كتاب الفصول ، كتاب العقول. ج ٢ ص ٨٨١ رقم ١٣ ، البيهقي ، السنن الكبرى. ج ٨ ص ٤٠.

(١٠٤) ومثل عقوبة شارب الخمر بثمانين جلدة ، توسعة الحرمين الشريفين ، تعيين القضاة في الأمصار ، عقوبة التعزير على المزورين ، تدوين السنة في عهد سيدنا عمر بن عبد العزيز ، إنشاء المكتبات وترجمة الكتب من اللغات الأخرى إلى العربية ، بناء المدارس والمستشفيات ، إحداث منصب قاضي القضاة وغير ذلك الكثير.

(١٠٥) الغزالي ، المنحول. ص ٣٥٩.

(١٠٦) المرجع نفسه. ص ٣٦٤ ، والمناسب المرسل هو الذي لم يعلم من الشرع إلغاؤه ولا اعتباره لا بنص ولا بإجماع.



أما في كتابه شفاء الغليل فنقل خلاف العلماء في المصالح المرسله وحاول أن يقرب بين أقوالهم فقال : أما المناسب المرسل ، إذا ظهر في نفس المسألة على مذاق المصالح وهو الذي يعبر عنه الفقهاء بالاستدلال المرسل ، وهو التعلق بمجرد المصلحة من غير استشهاد بأصل معين، فهذا ما اختلف فيه رأي العلماء فالمنقول عن مالك الحكم بالمصالح المرسله، ونقل عن الشافعي فيه تردد. وفي كلام الأصوليين أيضاً - نوع اضطراب فيه.<sup>(١٠٧)</sup> وبين الغزالي سبب هذا الاضطراب فقال : ومعظم الغموض في هذه القواعد منشؤه الاكتفاء بالتراجم والمعاهد ، دون التهذيب بالأمثلة.<sup>(١٠٨)</sup>

ثم قال : قد رتبنا المناسب<sup>(١٠٩)</sup> فيما تقدم على ثلاث مراتب ، وذكرنا أن منها ما يقع في رتبة الضرورات ، ومنها ما يقع في رتبة الحاجات ، ومنها ما يقع في رتبة التحسينات والتزيينات ، فالواقع منها في الرتبة الأخيرة لا يجوز الاستمسك بها ، ما لم يعتضد بأصل معين ورد من الشرع الحكم فيه على وفق المناسبة... أما الواقع من المناسبات في رتبة الضرورات أو الحاجات فالذي نراه فيها ، أنه يجوز الاستمسك بها ، إن كان ملائماً لتصرفات الشرع ، ولا يجوز الاستمسك بها ، إن كان غريباً لا يلائم القواعد.<sup>(١١٠)</sup>

ويلاحظ أن ما قرره الغزالي في المنحول يخالف ما قاله في شفاء الغليل إذ قبل في المنحول المناسب بمراتبه الثلاث وهنا ينه إلى أنه يجب لقبول المناسب في حالة التحسين والتزيين أن يشهد له أصل معين وأما في رتبة الحاجي والضروري فيكفي أن يكون ملائماً لتصرفات الشرع.

المستصفي : يعتبر هذا الكتاب من آخر ما صنفه الغزالي.<sup>(١١١)</sup> فكان منهجه في المصلحة المرسله هو حسم الخلاف وتقريب وجهة النظر فإنه صرح به أنه لا يقبل من المصالح المرسله

(١٠٧) الغزالي ، شفاء الغليل. ص ٢٠٧.

(١٠٨) المرجع نفسه . ص ٢٠٨.

(١٠٩) المناسب المعتبر هو ما شهد الشارع باعتباره بأن وضع من الأحكام التفصيلية ما يوصل إليه. مثل جميع الأحكام الشرعية الموضوعية للمحافظة على مقاصد الشرع الكلية الخمسة ” الدين، النفس ، العقل ، النسب ، العرض والمال “.

(١١٠) الغزالي ، شفاء الغليل. ص ٢٠٨.

(١١١) في الفترة ما بين عام ٤٤٩ هـ - ٥٠٣ هـ. علي الصلابي ، الإمام الغزالي. ص ١٢.

إلا ما كان في رتبة الضروري ، أما الواقع في الرتبين الأخيرتين<sup>(١١٣)</sup> ، فيرى أنه لا يجوز الحكم بمجردده إن لم يعتضد بشهادة أصل<sup>(١١٣)</sup>.

يقول : فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع ، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع ، فهي باطلة مطرحة. ومن صار إليها فقد شرع... وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع ، فليس خارجاً من هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياساً ، بل مصلحة مرسله ، إذ القياس أصل معين ، وكون هذه المعاني مقصودة عرفت لا بدليل واحد ، بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الأحوال ، وتفاريق الأمارات ، تسمى لذلك مصلحة مرسله. وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع ، فلا وجه للخلاف في إتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة<sup>(١١٤)</sup>. والخلاصة أن الغزالي مثل غيره من العلماء القائلين بالمصلحة المرسله ويشترط للقول بها :

- عدم مصادمة المصلحة لنص شرعي من الكتاب أو السنة.
  - أن تكون المصلحة ضرورية. ولو في حق شخص واحد. أو حاجة عامة لكافة الناس.
- وعلى ذلك فالإمام الغزالي لا يأخذ بالمصلحة إذا عارضت النص لأنه إذا عارضته كانت مصلحة ملغاة لا يجوز الاستمسك بها ولا تشريع حكم بناءً عليها. وهذا إذا كان النص لا يحتمل التأويل لأن العمل بالمصلحة في مقابل هذا النص يهدم النص.
- أما النص الذي يحتمل التأويل فإن المصلحة تصلح لتخصيصه أو بيان المراد منه. أو ترجيح أحد معانيه المحتملة.

(١١٣) الحاجة والتحسينية.

(١١٣) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٩٣. أي أن تكون ضرورية قطعية كلية. يشترط أن تكون ضرورية ولو في حق شخص واحد. أما الكلية أو العموم فلا يطلب وإنما المطلوب ملاءمته لجنس تصرفات الشارع وأما شرط القطعية فلا يطلب بالمعنى المتبادر إلى الذهن ”اليقين“ وإنما هو الظن الغالب أو القريب من القطع.

(١١٤) الغزالي ، المستصفى. ج ١ ص ٢٩٣.

والمصلحة المرسله عند الغزالي ليست أصلاً مستقلاً عن النصوص الشرعية وإنما هي محافظة على مقاصد الشرع التي تعرف بالكتاب والسنة والإجماع فيكون المخصص للنص الجزئي هو تلك النصوص الشاهدة لجنس المصلحة.

### الخاتمة :

- من خلال الدراسة السابقة نخلص إلى :
- أن الإمام الغزالي أبدع قواعد في علم الأصول تلقفها العلماء الذين جاءوا من بعده بالشرح والتحليل والفهم.
- أن الإمام الغزالي برع في علم أصول الفقه وصنف فيه المصنفات.
- أن الإمام الغزالي يرى أن المصلحة ترجع إلى جلب نفع أو دفع مضرّة.
- وأن الإمام الغزالي يرى أن المصلحة الشرعية هي ما كانت مفضية إلى تحقيق مقصود الشرع لا ما يحقق مقاصد الخلق.
- أن الإمام الغزالي يرى أن درء المفسدة يعتبر مصلحة.
- وأن المصلحة تنقسم إلى مصلحة معتبرة وهي التي اعتبرها الشرع ومصلحة ملغاة وهي التي ألغاهما الشرع ومصلحة مرسله وهي التي سكت عنها الشرع.
- أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لحفظ المصالح الدنيوية والأخروية.
- أن العلماء اختلفوا في العمل بالمصالح المرسله على قولين. أن الإمام الغزالي تناول المصلحة المرسله ضمن الأدلة الموهمة وهي تشعر أنه لا يقول بها ولكن الدارس لكلامه يجد غير ذلك فهو يقول بحجيتها ويعتبرها ولكن بشروط. أن الإمام الغزالي بقوله بحجية المصالح المرسله جمع بين القائلين بها والممانعين لها.
- إن القول بحجية المصالح المرسله بالشروط التي بينها الإمام الغزالي يفتح للناس باب الاجتهاد في كثير من المسائل المعاصرة والتي لا يجد الناس فيها حكم.

### قائمة المراجع :

- (١) أحمد الريسوني ، نظرية المقاصد عند الشاطبي ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة ، ١٩٩٧م.
- (٢) الآمدي : سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، تعليق عبد الرازق عفيفي ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ.
- (٣) ابن أمير الحاج ، التقرير والتحجير ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٣م.

- (٤) البخاري : محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، ضبط وتحقيق مصطفى ديب البغا ، مطبعة الهندي.
- (٥) البوطي : محمد سعيد رمضان ، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٢م.
- (٦) البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين ، السنن الكبرى ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، ١٣٤٤هـ.
- (٧) الترمذي ، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي ، سنن الترمذي ، تحقيق أحمد شاكر ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر.
- (٨) ابن تيمية : أحمد بن عبد الحلیم ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة.
- (٩) ابن الجوزي : أبو الفرج ، تاريخ عمر بن الخطاب ، تحقيق أحمد سرحان ، مكتبة القرآن ، دير الزور ، سوريا.
- (١٠) الجويني : إمام الحرمين عبد الملك ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق د. عبد العظيم الدين ، الطبعة الأولى ، قطر ، ١٣٩٩هـ.
- (١١) ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب ، مختصر ابن الحاجب أو مختصر المنتهى ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٣هـ [مطبوع مع حاشية التفਤازاني].
- (١٢) ابن الحاجب ، منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
- (١٣) ابن حزم : أبو محمد علي ، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الكتب العلمية.
- (١٤) حسين حامد ، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ١٩٨١م.
- (١٥) أبو داود ، سليمان بن الأشعث الأزدي ، سنن أبي داود ، إعداد وتحقيق عزت عبيد وعادل السيد ، دار الحديث ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٩م.
- (١٦) الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، ١٩٨١م.
- (١٨) الزركشي ، محمد بن بهادر ، البحر المحيط في أصول الفقه ، تحقيق عبد الستار أبو غدة ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.

- (١٩) الزنجاني : شهاب الدين محمود ، تخريج الفروع على الأصول ، تحقيق أديب الصالح ، ط١ ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٢م .
- (٢٠) الشاطبي : أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي ، الاعتصام ، تحقيق الشيخ رشيد رضا ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .
- (٢١) الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ، تحقيق عبد الله دراز ، دار المعرفة بيروت .
- (٢٢) الشوكاني : محمد بن علي بن محمد ، فتح القدير ، الطبعة الثانية ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٤م .
- (٢٣) الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م .
- (٢٤) أبو عبد الله الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب .
- (٢٥) عبد الوهاب خلاف ، مصادر التشريع فيما لا نص فيه ، دار القلم ، بيروت .
- (٢٦) علي الصلابي ، الإمام الغزالي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- (٢٧) الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد ، شفاء الغليل ، تحقيق د. الكبسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨١م .
- (٢٨) الغزالي ، المستصفى من علم الأصول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- (٢٩) الغزالي ، المنخول من تعليقات الأصول ، تحقيق د. هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة ، ١٩٨٠م .
- (٣٠) ابن قدامة : موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ، مطبوع مع شرحه نزهة الخاطر ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- (٣١) ابن القيم : شمس الدين أبو عبد الله محمد ، إعلام الموقعين ، دار الجيل ، بيروت .
- (٣٢) ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- (٣٣) مالك : مالك بن أنس ، الموطأ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- (٣٤) محمد أبو ركاب ، المصالح المرسله ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث ، دبي ، ٢٠٠٢م .
- (٣٥) محمد الخضر حسين ، الشريعة الإسلامية ، أشرف على طبعه علي الرضا التونسي ، ١٣٩١هـ .
- (٣٦) محمد سعد اليوبي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، دار الهجرة ، الطبعة الأولى ، السعودية ، ١٩٩٨م .

- (٣٧) محمد عبده، الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.
- (٣٨) مسلم: أبو الحسين بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة.
- (٣٩) ابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري، الإجماع، الطبعة الثانية، رئاسة المحاكم الشرعية قطر، ١٩٨٧م.
- (٤٠) ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- (٤١) نجم الدين الطوفي، شرح مختصر الروضة، تحقيق عبد الله التركي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.
- (٤٢) يوسف القرضاوي، عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، دار الصحوة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- (٤٣) يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة دار الأمان، الرباط، ١٩٩٣م.